International Trade Centre

This project is funded by the European Union

# تحديد المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية الزراعية ذات الإمكانيات الإنتاجية والتجارية في العراق

SAAVI-سافي

تموز ٢٠٢١

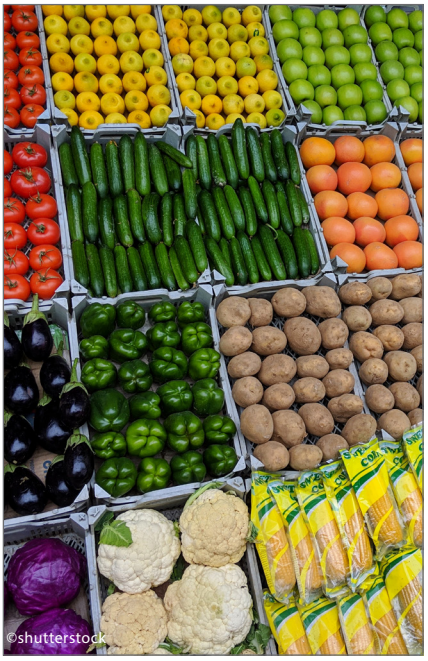

International Trade Centre

This project is funded by the European Union

# تحديد المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية الزراعية ذات الإمكانيات الإنتاجية والتجارية في العراق

سافي-SAAVI

## تعزيز سلاسل القيمة للزراعة والأغذية الزراعية وتحسين السياسات التجارية في العراق (سافي)

# شكر وعرفان

كُتبت دراسة " تحديد المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية الزراعية ذات الإمكانيات الإنتاجية والتجارية في العراق" على يد السيدة جوليا سيرمان تحت إشراف جوليا سبايز، وبإسهامات قيمة من دوميباي أوشيم، وتوجيهات يفان ديكريو بشأن كتابة المنهجية العلمية.
وقد أجريت الدراسة من أجل المساعدة على اختيار قطاعات واعدة لمشروع تعزيز سلاسل القيمة للزراعة والأغذية الزراعية وتحسين السياسات التجارية في العراق (سافي)، علما أن المشروع يجري بتمويل الاتحاد الأوربي، ويتم تنفيذه تحت قيادة الحكومة العراقية ممثلةً بوزارة التخطيط، ووزارة الزراعة، ووزارة التجارة.
وهنا يودّ معدو الدراسة عن امتنانهم وتقديرهم لكل من: إيريك بوشوت منسق مشروع سافي، وكاي فونغ مسؤول في مشروع سافي، وفنيسا إيرغبوغبو رئيسة قسم سلاسل القيمة المستدامة والشاملة، لما تفضلوا به من دعم للعملية، كما يتقدم الباحثون بالشكر أيضا لكارلا سوليس روز التي تفضلت بتعليقات ومعلومات مهمة تعدّ مدخلات قيمة في إعداد الدراسة.
كما يسرنا توجيه الشكر لفانيسا فيهناوتي التي تولت إدارة التحرير والإخراج، وجيسوس فيلوتا الذي تكفل بالتخطيط والإخراج الفني، فضلا عن المدخلات التي تفضل بها فريق مشروع سافي.
يود مركز التجارة الدولية التشجيع على استنساخ، وترجمة المنشورات والتقارير التي تصدر عنه في سبيل تحقيق أوسع نشر ممكن. كما يسمح المركز أيضا بأخذ الاقتباسات من هذا التقرير بكل حرية مع التوثيق المناسب وذكر المصدر. أما إعادة الطباعة والترجمة، فتحتاج لأذن خاص، ومع إرسال نسخة من الطبعة المعادة أو الترجمة لمركز التجارة الدولية.

الصور الرقمية على الغلاف: مركز التجارة الدولية.
الحقوق الفكرية وحقوق النشر محفوظة لمركز التجارة الدولية
مركز التجارة الدولية وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة

# المختصرات

| | |
|---|---|
| AEZ | نطاق زراعي بيئي |
| GDP | الناتج المحلي الإجمالي |
| GTAP | مشروع تحليل التجارة العالمية |
| FAO | منظمة الأغذية والزراعة |
| HS | النظام المنسق |
| IO | المدخلات-المخرجات |
| ITC | مركز التجارة الدولية |
| MSME | المشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة |
| PDS | نظام البطاقة التموينية |
| SAAVI | مشروع تعزيز سلاسل القيمة للزراعة والأغذية الزراعية وتحسين السياسات التجارية في العراق (سافي) |
| SITC | التصنيف التجاري القياسي العالمي |
| WTO | منظمة التجارة العالمية |

# المحتويات


المختصرات ٢
مُلخّص تنفيذي ٦
مقدمة ٧
المنهجية العلمية ٧
البيانات ٧
الطلب ٨
العرض ٨
مؤشر القدرة التصديرية: المنتجات التي يصدرها العر اق حاليا ٩
منظمة الأغذية والزراعة: بيانات الإنتاج الزراعي ٩
قاعدة الأمم المتحدة لبيانات تجارة السلع الأساسية: البيانات التجارية التاريخية (١٩٦٠-٢٠٠٠) ٩
مؤشر تنوع المنتجات: المنتجات التي لا يصدرها العراق حاليا ١٠
الجمع بين العرض والطلب ١١
فرص تنويع سلسلة القيمة ١١
خلق فرص العمل ١١
النتائج ١٢
السلع ذات فرص العرض والطلب المرتفع ١٢
تحليل سلسلة القيمة ١٣
التركيز على منتجات وسلاسل قيمة محددة ١٤
الدجاج والبيض ١٤
اللحوم البقرية والحيوانات الحية ١٥
الحليب ومنتجات الألبان الأخرى ١٥
الطماطة ١٦
البطاطا ١٧
الفواكه المجففة والمكسرات ١٧
الاتساق مع محور ونطاق مشروع سافي ١٨
فرص العمل ١٨
الملحق الأول ٢١
طلب الاستيراد المتوقع على سلع منتخبة (مليون دولار) ٢١
الملحق الثاني ٢٢
ملحوظة بشأن انخفاض قيمة الدينار العراقي ٢٢

# قائمة بالأشكال


الشكل ١: الطلب الكلي المتوقع على السلع ذات العرض والطلب المرتفع حسب القطاع ١٢

الشكل ٢: الطلب الكلي المتوقع على سلع منتخبة حسب القطاع ١٣

الشكل ٣: الطلب الكلي المتوقع في مجموعة متخبة من المنتجات الغذائية المصنعة ١٤

الشكل ٤: الطلب الكلي المتوقع على سلع غذائية منتخبة من سلسلة قيمة الدجاج ١٤

الشكل ٥: الطلب الكلي المتوقع على سلع غذائية منتخبة من سلسلة قيمة الدجاج ١٥

الشكل ٦: الطلب الكلي المتوقع على منتجات غذائية منتخبة من سلسلة قيمة الألبان ١٦

الشكل ٧: الطلب لكلي المتوقع على سلع غذائية منتخبة من سلسلة قيمة الطماطة ١٦

الشكل ٨: الطلب الكلي على سلع غذائية منتخبة من سلسلة قيمة البطاطا ١٧

الشكل ٩: الطلب الكلي المتوقع على سلع غذائية منتخبة من سلسلة قيمة الفواكه المجففة والمكسرات ١٨

الشكل ١٠: خلق فرص العمل لكل مليون دولار إنتاجي حسب القطاع ١٩

الشكل ١١: حصص الرجال والنساء من التوظيف المباشر حسب القطاع ٢٠

الشكل ١٢: المتوسط المقاس للواردات والصادرات العراقية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ ٢٢

الشكل ١٣: حركة الدينار العراقي مقابل عملات منتخبة بالمتوسطات السنوية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢١ ٢٣

# مُلخّص تنفيذي

يدعم هذا التقرير اختيار القطاعات التي يركز عليها مشروع «سافي»، ويأتي استكمالا لتقرير ما قبل التأسيس أو الشروع بالمشروع ، ليتحقق من نتائجه باستخدام الطريقة الكمية المبتكرة. ونتيجة لغياب البيانات الحديثة والشاملة عن الإنتاج والاستهلاك، فإن هذا التحليل يعزز توفير البيانات التجارية الحديثة، لتحديد القطاعات التي تتسم بقدرات وامكانات عالية ذات العرض والطلب المحلي المرتفع في جمهورية العراق. أما البيانات التاريخية المتعلقة بالصادرات والإنتاج الزراعي، فتعتبر مكملة للتحليل في سبيل ضمان إعداد تقييم واسع ووافٍ لمسألة العرض.

تمخض عن التحليل إيجاد قائمة تضم ٦٧ منتجا نتوقع من المنتجين العراقيين امتلاك القدرة على انتاجه بشكل تنافسي، سيما وأنها تتمتع مسبقا بطلب كبير في العراق. كما تشخص هذه الدراسة فرص تنمية سلاسل القيمة باستخدام منتجات تتسم باتساع واستدامة العرض مسبقا في العراق. توكد نتائج هذا التحليل الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير ما قبل المباشرة لمشروع سافي، ويبين أن المنتجات والقطاعات التالية تقدم فرصا كفيلة بزيادة الإنتاج، وتنمية سلاسل القيمة والجدوى التجارية لها في العراق، وهي: الدجاج والبيض، ولحوم الماشية، ومشتقات الألبان، والمحاصيل الزراعية (وأهمها الطماطة والبطاطا). إلى جانب ذلك، وجدت الدراسة أن منتجات الفواكه المجففة والمكسرات تمثل فرصا واعدة أيضا.

كما يكشف تحليل بيانات المدخلات-المخرجات، والتوظيف، أن كل زيادة بمقدار مليون دولار لقطاعات إنتاج المحاصيل، ومنتجات الماشية، والأغذية المصنعة، تخلق ما يقرب من ١٥٠ فرصة عمل جديدة في العراق، قوامها فرص العمل المباشرة في كل قطاع من القطاعات، وفرص العمل غير المباشرة على طول سلسلة القيمة، وفرص عمل تنشط عبر زيادة الطلب في الاقتصاد الوطني عموما. كما يمكن اعتبار حصول الإناث على نسبة تبلغ ٢٢٪ من فرص العمل الأعلى من حيث التوظيف المباشر في قطاع تصنيع الأغذية.

مركز التجارة الدولية (٢٠٢٠): البحوث الأولية في المجالات الممكنة المستهدفة للمنتجات في العراق (قيد النشر).

International Trade Centre

This project is funded by the European Union

# ما المنتجات الزراعية التي تتمتع بسوق واعدة في العراق؟

أجرى مركز التجارة الدولية تقييماً لتحديد المنتجات والأغذية الزراعية التي تتمتع بسوق واعدة في العراق في سياق مشروع تعزيز سلاسل القيمة للزراعة والأغذية الزراعية وتحسين السياسات التجارية في العراق (سافي) الممول من الاتحاد الأوروبي.

وقد حدد المركز بعض المنتجات الزراعية العراقية الواعدة على أساس :

- قدرات المنتجين العراقيين على عرض المنتج
- حجم الطلب المتوقع للمستهلك العراقي على المنتج

١. لم يتطرق التحليل للمنتجات التي يغطيها نظام البطاقة التموينية في العراق والمنتجات غير الصالحة للاستهلاك البشري والمياه كمشروب.
٢. تعتمد المنهجية المستخدمة في هذا التحليل على إمكانات التصدير الخاصة بمركز التجارة الدولية ومنهجية تنويع المنتجات.

## النتائج

قطاعات الزراعة والأغذية الزراعية الأعلى طلباً متوقعاً (المصدر: مركز التجارة الدولية) الحيوانات والمنتجات الحيوانية

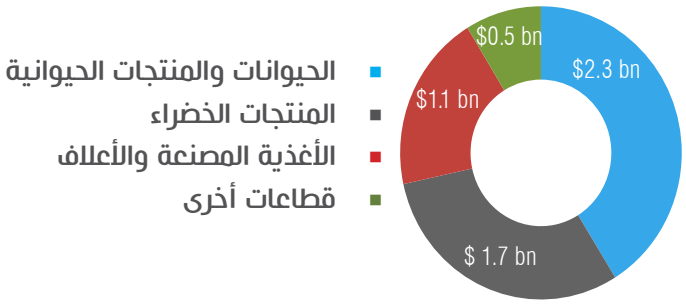


**الزراعة هي من أهم أسس معالجة البطالة.**
يمكن خلق أكثر من ١٧٠,٠٠٠ فرصة عمل إضافية بحلول ٢٠٣٠ بمعدل نمو ٣٪ للإنتاج الزراعي (سيناريو النمو المعتدل)

تم تحديد ٦٧ منتجا زراعيا واعدا بدرجة عالية.
إن أكبر قطاع فرعي من حيث الطلب المتوقع هو قطاع الحيوانات والإنتاج الحيواني، والذي يُقدر بحوالي ٢,٣ مليار دولار
أهم المنتجات الواعدة حسب القطاع:

الحيوانات والمنتجات الحيوانية
**الدجاج** (الكامل والمقطع)
ثم **البيض**

منتجات مزروعة:
**الطماطة**

منتجات الأغذية المصنعة:
**الطماطة الجاهزة**

## أهم منتجات الزراعة والأغذية الزراعية التي تتمتع بسوق واعدة في العراق

بناءً على التقييمات الكمية والنوعية، بما فيها هذا التحليل، تستهدف نشاطات مشروع سافي **منتجات الدواجن (البيض ولحوم الدجاج) والطماطة**، وتسعى لتعزيز تنافسية الفلاحين والمشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تنتج المنتجات الواعدة، عن طريق إعداد استراتيجيات عملية لهذين القطاعين وبناء تحالفات زراعية إنتاجية وتجارية ورعاية نمو المشاريع الزراعية المملوكة للشباب.

### نظرة عن كثب:

أهم منتجات الدجاج من حيث توقعات الطلب

لحوم دجاج (كامل ومقطع) بقيمة **٩٠٠ مليون دولار**

بيض بقيمة **٣٥٠ مليون دولار**

لحوم وإجزاء دجاج محفوظة أو مصنعة بقيمة **٢٦ مليون دولار**

أهم منتجات الطماطة من حيث توقعات الطلب

طماطة طازجة بقيمة **١٨٣ مليون دولار**

طماطة جاهزة بقيمة ٢٩١ **مليون دولار**

منتجات غذائية مصنعة (الحساء والمرق) بقيمة **١٨ مليون دولار**

### ما هو مشروع سافي؟

يساهم مشروع سافي في النمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص العمل للشباب بتحسين التنافسية الزراعية ودعم النمو التجاري للعراق. يشكل المشروع جزء من مبادرة شاملة للاتحاد الأوروبي تستهدف دعم خلق معالجة البطالة والنهوض بالحوكمة التجارية في العراق. وعلى هذا الأساس نجد أن المشروع على اتساق تام مع الجهود التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسكو والمجلس الألماني للتنمية في مجال إشراك القطاع الخاص والتنمية الزراعية.

سافي-SAAVI

للمزيد: https://www.intracen.org/SAAVI

### ساهم في أهداف التنمية المستدامة

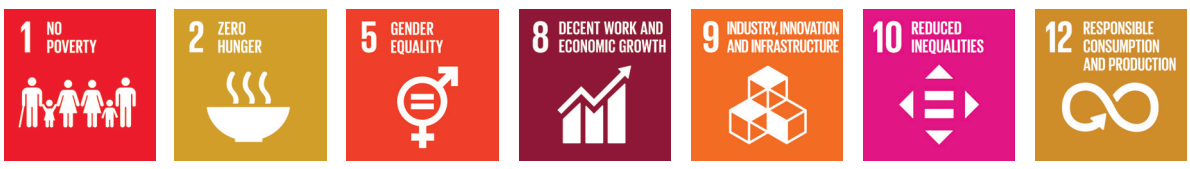

# مقدمة

يدعم هذا التقرير اختيار القطاعات التي يركز عليها مشروع تعزيز سلاسل القيمة للزراعة والأغذية الزراعية وتحسين السياسات التجارية في العراق (سافي)، والذي يهدف إلى تعزيز تنافسية النشاطات الزراعية والانشطة المتعلقة بها في العراق، من بين أهداف أخرى، عبر إعداد استراتيجيات للمنتجات ذات الجدوى والقيمة العاليتين في السوق المحلية.

تقوم هذه الدراسة بتحديد المنتجات الزراعية التي يستطيع المنتجون العراقيون إنتاجها بشكل تنافسي في الوقت الحاضر والمستقبل القريب، سيما وأنها منتجات تتمتع مسبقا بارتفاع الطلب الاستهلاكي عليها في العراق. ونظرا لشحة البيانات الحديثة والشاملة عن الإنتاج والاستهلاك في العراق، يعزز هذا التحليل توفير البيانات التجارية الحديثة لتوفير بعض التبصرات بشأن إمكانيات الطلب والعرض المحلي بشأن بعض المنتجات. تقوم هذه الطريقة المبتكرة على منهجية تحديد الإمكانيات التصديرية وتنويع المنتجات التي يتبعها مركز التجارة الدولية.

# المنهجية

تقوم الطريقة التي ينتهجها هذا التحليل على منهجية تحديد الإمكانيات التصديرية وتنويع المنتجات التي يتبعها مركز التجارة الدولية، حيث أنها تشخص وتحدد المنتجات الزراعية الواعدة بالنسبة لمشروع سافي استناداً إلى معيارين هما:

- حجم الطلب المتوقع على المنتج من قبل المستهلك العراقي.
- قدرة المنتجين العراقيين على توفير المنتج.

ويستند التحليل أيضا على مصادر بديلة للبيانات بغرض اختيار المنتج المناسب، وهي طريقة لتحديد فرص تنويع سلاسل القيمة وتخمين إمكانيات خلق فرص العمل في القطاعات المختلفة. يتناول هذا المبحث تفاصيل البيانات والمنهجية العلمية المتبعة، علما أن التحليل لم يعتمد المنتجات التي يغطيها نظام البطاقة التموينية في العراق أو المنتجات غير الصالحة للاستهلاك البشري، أو الماء كأحد المشروبات

للمزيد عن منهجية الإمكانية التصديرية وتنويع المنتجات، أنظر:
Export Potential Assessments – a methodology to identify export opportunities for developing countries. Available from https:// .(٢٠١٦) Decreux and Spies
.pdf.١٤١٢١٦_epa-methodology/١٠٨٩/umbraco.exportpotential.intracen.org/media
تشمل حصة البطاقة التموينية الدقيق والسكر والزيت النباتي والرز. لم نشمل بالتحليل أية منتجات تدخل كمكونات أساسية لأي من هذه الفقرات (كالسكر والشعرية).

# البيانات

توجد شحة عامة في البيانات الحديثة عن الإنتاج والاستهلاك في العراق بشكل عام، وبالتالي، يعتمد هذا التقرير البيانات المعاصرة عن الصادرات والواردات العراقية الموجودة في الخريطة التجارية لمركز التجارة الدولية، من أجل التعرف على المنتجات الزراعية التي تتمتع بارتفاع العرض والطلب محليا. ونظرا لعدم صدور بيانات عراقية عن التجارة الدولية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، لجأ التحليل إلى استخدام البيانات الموجودة لدى شركاء العراق التجاريين في سبيل فهم صورة نشاط الاستيراد والتصدير للبلد. وفي حين أن الكثير من شركاء العراق التجاريين وفروا البيانات التجارية، إلا أن ذلك لا ينطبق على الشركاء جميعهم، فعلى سبيل المثال، لم تصدر جمهورية إيران الإسلامية إلى الآن تقريرها التجاري لعام ٢٠١٩، رغم كونها أهم مصدّري المنتجات الزراعية والغذائية إلى العراق.

كما استخدم التحليل بيانات منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة (FAO) عن إنتاج المحاصيل وتصنيعها، والماشية ومنتجاتها، وبيانات قديمة عن الصادرات من قاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية في سبيل تكملة التحليل والتحقق من النتائج.

أما بيانات تحليل فرص سلسلة القيمة فاستندت إلى مصفوفات المدخلات-المخرجات (IO)، ومعاملاتها الفنية الناتجة لأخذ فكرة عن الروابط بين القطاعات المختلفة في عملية الإنتاج. تقوم المصفوفات على مستوى القطاع على توليفة من جداول المدخلات-المخرجات على غرار جداول الولايات المتحدة والمكسيك والفيليبين. ومن ثم تم حساب المعامِلات الفنية أو التقنية على مستوى المنتج بأسلوب مطابقة العبارات وكذلك قواعد شروط المنشأ.

يتطلب تحليل خلق فرص العمل معلومات مأخوذة عن جدول المدخلات- المخرجات، ونظرا لعدم صدور جدول مماثل عن العراق، تم الجمع ما بين مصفوفة المحاسبة (الحسابات) الاجتماعية من العراق (وتتضمن الإنتاج وفرص العمل لكل قطاع)، وجدول المدخلات-المخرجات من إيران (وهذا يضم المُعامِل الفني، أي استخدام قيم كميات المدخلات من كل قطاع لانتاج مخرجات كل قطاع آخر). وبحسب علمنا، فإن جدول المدخلات-المخرجات العراقي لعام ١٩٨٨ والجدول الإيراني لعام ٢٠١١ هما الأحدث. ولاحتمال تطور تكنولوجيات الإنتاج بشكل كبير بين هذين التاريخين، يُفضّل الأخذ بأحدث البيانات من بلد مماثل على الأخذ بالبيانات العراقية القديمة.

إن البيانات التاريخية لأسعار الصرف في الملحق رقم ٢ مأخوذة من موقع fxtop.com (لاحظ تدني قيمة الدينار العراقي).

# الطلب

يهدف تحليل الطلب إلى تخمين حجم الطلب على المنتجات الزراعية المتنوعة في سوق الاستهلاك العراقي. ولأن بيانات الاستهلاك المحلي غير متوفرة، وظفت الدراسة بيانات الواردات كمقاربة للطلب الذي لا يلبيه الإنتاج المحلي حاليا.
يقوم تحليل الطلب على الواردات الحالية والمتوقعة للعراق لمختلف المنتجات الزراعية، حيث أن البعض منها ذات طلب استيرادي عالي وتمثل فرصا للمنتجين العراقيين. إن تلبية جزء من الطلب المحلي على المنتجات المحلية قد يتيح للقطر أن يكون أقل اعتمادا على الاستيراد.

تعتمد الواردات المتوقعة على قيم الواردات العراقية الحالية (متوسط محسوب لبيانات التجارة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩). فقد تزداد الواردات بفعل الازدياد المتوقع للسكان في القطر والنمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي للفرد في الخمس سنوات المقبلة. يزداد الطلب على أية سلعة نتيجة النمو السكاني، لكن الطلب على سلع الرفاهية يزداد حين ينمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ويعزى هذا التأثير للمرونة في الطلب.
ولضمان أن تتسم المنتجات المنتقاة لمشروع سافي بارتفاع الطلب، أبقى مركز التجارة الدولية على المنتجات التي يبلغ الطلب الاستيرادي المتوقع عليها ١٠ ملايين دولار في السنة لغاية العام ٢٠٢٥.

نتج عن بحث شامل في عام ١٩٨٨ جدولا للمدخلات-المخرجات، وهو الأحدث في العراق الى الآن.

# العرض

يهدف تحليل العرض إلى تخمين قدرة المنتجين العراقيين على عرض منتجات زراعية متنوعة بشكل تنافسي. وتتوفر بيانات عن الإنتاج الزراعي لدى منظمة الأغذية والزراعة، ولكنها لا تغطي كافة المنتجات المعنية بمشروع سافي – والأهم من ذلك أن الأغذية المصنعة غير مشمولة. وبالتالي، تم استخدام بيانات الصادرات العراقية وصادرات البلدان ذات السلة التصديرية المشابهة من أجل تحديد المنتجات التي يصدرها العراق بالفعل أو قريب من القدرة على تصديرها. وأخيرا، تم استخدام بيانات التصدير التاريخية للفترة ١٩٦٢-٢٠٠٠ لاستكمال التحليل والتعرف على المنتجات التي اعتاد العراق تصديرها بكميات معتبرة في الماضي. ويُقصد بالتصدير الناجح للمنتج، أو تصديره في الماضي، أو الاقتراب من القدرة على تصديره مستقبلا، أنه من المرجح أن يتمكن المنتجون من عرض المنتج بسعر وجودة جاذبتين للمستهلك، وأن المنتجين يستطيعون سد الطلب المحلي.

## مؤشر القدرة التصديرية: المنتجات التي يصدرها العر اق حاليا

إذا كان العراق يصدر منتجا لعدة سنوات متتالية، فهذا يبرهن على قدرة المنتجين المحليين على انتاجه بشكل تنافسي. ومن أجل تحديد المنتجات التي تتصف بذلك، تم تطبيق المنهجية التالية المأخوذة من منهجية القدرة التصديرية المتبعة في مركز التجارة الدولية:

- تم جمع المعلومات عن الصادرات العراقية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ من إحصائيات مماثلة في تقارير الشركاء التجاريين (كون العراق لا يمتلك هذه المعلومات).
- تم احتساب متوسط مقاس للصادرات خلال هذه السنوات الخمس حيث مُنحت أوزان أعلى للسنوات الأحدث. ولضمان استمرارية واستدامة الإنتاج، يجب أن يكون المنتج قيد التصدير خلال آخر ثلاث سنوات لكي يشمله التحليل
- ثم تم حساب حصة السوق المتوقعة للعراق لغاية ٢٠٢٥ لكل منتج من المنتجات الزراعية كمقاربة لتحديد العرض المحلي المحتمل. ويقوم ذلك على حصة العراق الحالية في السوق العالمي، مضاعفا حسب النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي للخمس سنوات المقبلة. يشمل المؤشر أيضا غربلة خاصة ببعض القطاعات لاستبعاد المنتجات المعاد تصديرها والسلع المسترجعة، على أساس معايير محددة للقيم النسبية للصادرات والواردات العراقية.
- نتج عن هذه العملية ٤٣ منتجا زراعيا يتسم بإمكانيات العرض الكافي. ولتفادي المزيد من التقييد لنطاق المنتجات الواعدة، لم يتم فرض العتبة القياسية على مؤشر القدرة التصديرية.

## منظمة الأغذية والزراعة: بيانات الإنتاج الزراعي

توفر منظمة الأغذية والزراعة معلومات عن انتاج المحاصيل وتربية الماشية في العراق. تم استخدام هذه البيانات لتحديد المنتجات التي كان العراق ينتجها باستمرار و/أو بكميات كبيرة في السنوات الماضية. وهذا أمر هام بشكل خاص للمنتجات التي لم تكن مخصصة للتصدير أو المنتجات ذات الكميات المحدودة. يتم الإبقاء على المنتجات العراقية إذا وصل متوسط الإنتاج السنوي ١٠,٠٠٠ طن في الأقل ويكون الإنتاج السنوي ١٠٠٠ طن سنويا، ضمن البيانات المتوفرة عن آخر خمس سنوات (٢٠١٥-٢٠١٩ لبعض المنتجات، ٢٠١٤-٢٠١٨ لمنتجات أخرى). أما ما يتعلق بالحيوانات الحية، تقتصر العتبة القياسية على مليون رأس في آخر خمس سنوات. وأما البيض، فلم يتم وضع عتبة قياسية له علما أنه المنتج الوحيد الذي يمكن قياسه بالأعداد في قاعدة البيانات. وقد ظهر أن انتاجه مهم حيث يبلغ المتوسط السنوي ٧٧٢ مليون بيضة سنويا منذ ٢٠١٥، وبالتالي تم الإبقاء عليه في التحليل.

إن بيانات منظمة الأغذية والزراعة لا تتضمن معلومات عن المنتجات كافة التي تبرز في البيانات التجارية. فعلى وجه الخصوص، لم تكن الأغذية المصنعة أو الأسماك أو الشاي مشمولة. تم الإبقاء على المنتجات التي تظهر بشكلها الاجمالي الخام في بيانات منظمة الأغذية والزراعة وتتوافر كخام ايضا أو معالجة بشكل طفيف في تصنيف النظام المنسَّق في كلا الصيغتين. ومن أمثلة المنتجات المعالجة بشكل طفيف هي البطاطا المجمدة، والخيار والمخللات المحفوظة مؤقتا.

٥ تضمنت النسخة السابقة من هذا التحليل أيضًا البيانات التجارية التاريخية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩ من خريطة التجارة الخاصة بمركز التجارة الدولية. لم تسفر هذه البيانات عن منتجات إضافية مقارنة بالمصادر والمنهجيات الحالية، ولهذا السبب لم يتم استخدامها في هذا التقرير.

ملحوظة: قد يستبعد معيار استمرار التصدير خلال السنوات الثلاث الماضية المنتجات من تحليل إمكانات التصدير المناسبة لمشروع سافي. ولكن سيتم تحديد هذه المنتجات في مصادر البيانات الأخرى وطرق تحديد المنتجات ذات إمكانات العرض، والموضحة في بقية النقاش.

# قاعدة الأمم المتحدة لبيانات تجارة السلع الأساسية: البيانات التجارية التاريخية (١٩٦٠-٢٠٠٠)

تتيح بيانات الصادرات التاريخية لدى قاعدة الأمم المتحدة لبيانات تجارة السلع الأساسية (Comtrade) تحديد المنتجات التي لا يتم تصديرها و/أو المنتجة بكميات كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكنها لعبت دورا هاما في الزراعة العراقية في الماضي. تم الإبقاء على المنتجات لأغراض التحليل إذا وصلت صادراتها إلى ١٠٠,٠٠٠ دولار سنويا على الأقل سنويا و١٠,٠٠٠ دولار لخمس سنوات بين ١٩٦٠ و٢٠٠٠.

تتبع البيانات التجارية التاريخية التصنيف التجاري العالمي القياسي، الذي يعتبر أقل تفصيلا من تصنيف النظام المتناسق (HS) المستخدم كأساس لتحليل الطلب المتوقع. لا يتسنى من حيث بعض المنتجات تحديد المنتج الذي كان العراق يصدره بعينه، وهذا ينطبق على مختلف أنواع الأجبان والأسماك والمكسرات والفواكه والفاصوليا والبزاليا والعدس.

تمت مقارنة البيانات بمعلومات الإنتاج التاريخية لمنظمة الأغذية والزراعة وقتما أمكن للتحقق من المنتجات التي كانت تُنتج في العراق. أتاح هذا الإجراء تقليص عدد أنواع التصنيف التجاري العالمي القياسي للخروج بقائمة أقصر من المنتجات، كما في مثال المكسرات والفواكه والفاصوليا والبزاليا والعدس. وأيضا، أتاح لنا ذلك استبعاد المنتجات المصدّرة وغير منتجة محليا (كالموز كما هو واضح). تم استبعاد الأسماك في بيانات منظمة الأغذية والزراعة ولكن المنتجات الأكثر تفصيلا في تصنيف النظام المنسّق قد ظهرت أيضا في تحليل تنوع المنتجات (نظر التفاصيل في أدناه)، وبالتالي هذا هو سبب الإبقاء عليها.

لم يكن ممكنا تقليص منتجات الأجبان لتحليل بيانات المنتجات في مصادر بيانات أخرى، وبالتالي تم الإبقاء على كل منتجات الأجبان التي يوجد طلب عال عليها في العراق لأغراض التحليل، حيث ثبت أن العراق كان يصدر بعض أنواع الأجبان بكميات معتبرة في الماضي، وبدا من المجدي البدء بإنتاج نوع واحد من الأجبان بالمستقبل القريب إذا توفرت القدرة فعلا على إنتاج أنواع أخرى من الجبن.

## مؤشر تنوع المنتجات:
## المنتجات التي لا يصدرها العراق حاليا

بما أن البيانات المتاحة عن الإنتاج لا تغطي المنتجات المعنية جميعا (وبخاصة الأغذية المصنعة)، تم اللجوء لمنهجية أخرى تقوم أيضا على البيانات التجارية لتحديد المنتجات التي يُرجح أن يتمكن العراق من توفيرها.

يقوم مؤشر تنوع المنتجات على فكرة أن بعض المنتجات تشبه بعضها البعض من حيث الإمكانيات والظروف اللازمة لانتاجها. إذا كان البلد قادرا على إنتاج منتجات معينة بشكل تنافسي، فيُفترض أن يتمكن – أو أن يقترب من التمكن – من إنتاج سلع مشابهة أيضا. لا تتوفر بيانات عن معظم الإمكانيات والظروف اللازمة لانتاج السلع لمعظم البلدان، ولكن البيانات التجارية تضم معلومات عن كافة المنتجات التي يصدرها كل بلد. ومن ملاحظة أصناف المنتجات التي تصدر سوية في الغالب (أي من البلد نفسه)، يمكن الاستدلال على السلع التي تتطلب إمكانيات وظروف مشابهة دون الحاجة لمعرفة تلك الإمكانيات والظروف في الحقيقة. وعلى أساس سلال الصادرات للبلدان كافة، قام مركز التجارة الدولية بقياس متوسط الشبه لكل منتج وبلد لاستخراج قدرة العرض. ولكن على مستوى الاقليم الذي يقع البلد فيه. فكلما قربت السلعة من سلة الصادرات الحالية للبلد، ارتفع احتمال قدرة البلد على انتاج هذه السلعة بشكل تنافسي في الحاضر والمستقبل القريب.

وتحسبا لعيوب البيانات التجارية من حيث بيانها لقدرات العرض الحقيقية، قام مركز التجارة الدولية بقياس الميزة المقارنة التي يتم الطشف عنها والتي تغربل الصادرات المتكررة وتصحح أو تعدّل مزايا التعرفة العالمية. ومن ثم تم تقليص الفرص الإنتاجية على النحو التالي:

- تم استخدام مجموعة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية المتعلقة بتخصيصات الأراضي التي تنقسم إلى ١٨ منطقة زراعية-بيئية من أجل تحديد نظم الرطوبة والنطاقات المناخية الميسرة لانتاج المحاصيل الزراعية ومنتجات الغابات، من خلال عملية تكرارية. وتوجد مثل هذه المناطق في ١٢١ بلداً، وفي بقية البلدان
- ثم قام مركز التجارة الدولية بإعداد قائمة السلع التي تنتجها البلدان التي تمتلك مناطق مناخية مماثلة لما في العراق أو أصغر منه، حيث تعتبر هذه المناطق منتجة سلعيا إذا كانت السلعة تُصدّر بميزة نسبية وبتوازن تجاري إيجابي في الثلاث سنوات الأحدث من حيث التحليل.
- وأخيرا، إذا أبرزت طريقة حيز أو مجال السلعة روابط متينة من سلة العراق التصديرية الحالية على سلعة بعينها، دون وجود بلد آخر ينتجها رغم امتلاكه للأراضي مماثلة للعراق، يتم استبعاد السلعة من قائمة الفرص المجدية المخصصة للمنتجين العراقيين.

تقوم هذه المنهجية على مفهوم حيز المنتج. أنظر: هاوزمان وكلينغر (٢٠٠٧)، هاوزمان وزملاؤه (٢٠٠٧) وهيدالغو وزملاؤه (٢٠٠٧).
علما أن فئات السلع لخريطة الصادرات المحتملة مشمولة: ٠٦٠١١٠ to ١٤٠٤٩٠, ١٧٠١, ١٨٠١, ١٨٠٢, ٤٠٠١, ٤٤٠١ to ٤٤٠٣, ٤٤٠٧, ٤٤٠٩, ٤٥٠١, ٥٢٠١ to ٥٢٠٣, ٥٣٠١ to ٥٣٠٣, and ٥٣٠٥. . لمزيد من التفاصيل: https://exportpotential.intracen.org/en/resources/data/correspondences.

## الجمع بين العرض والطلب

يتم جمع سلع العرض التي تم تحديدها باستخدام مصادر ومنهجيات متنوعة في مجموعة بيانات موحدة. ولهذا الغرض، تم تحويل السلع جميعا إلى تصنيف النظام المنسّق. لا بد من الإشارة إلى أن العديد من السلع قد ظهرت في أكثر من مصدر من مصادر البيانات المستخدمة، مما يعطي براهين أكثر لقدرات العرض. كما تم جمع سلع العرض مع بيانات الطلب المتوقع والإبقاء على السلع التي من المتوقع أن يكون عليها طلب استيراد بقيمة ١٠ ملايين دولار في الأقل سنويا لغاية ٢٠٢٥. وتتألف القائمة الناتجة من ٦٧ سلعة أو منتج، وسنناقشها بالتفصيل في مبحث النتائج

## فرص تنويع سلسلة القيمة

لقد لخصت التحليلات المختلفة في أعلاه السلع التي ينتجها العراق بالفعل و/أو يصدرها بنجاح. ورغم أن مؤشر تنويع المنتجات لا يقترح منتجات جديدة قد يتمكن العراق من إنتاجها، لكن هذه المنتجات إما تكون منتجات خام أو منتجات معالجة بشكل طفيف. لقد عمل مؤشر سلسلة القيمة على استكمال التحليل لتحديد فرص التنويع العمودية التي تيسر تحويل المدخلات التي يتم انتاجها محليا بالفعل.

ولأغراض هذا التحليل، تم تحديد المدخلات المعنية على أساس السلع المحددة في تحليل العرض الوارد في أعلاه، واختيار السلع التي أظهرتها منهجية مؤشر الإمكانية التصديرية أو بيانات الإنتاج لمنظمة الأغذية والزراعة فقط، وذلك لضمان رسوخ قدرة العراق الإنتاجية الحالية للمدخلات

وبناء على قائمة المدخلات هذه، قام مركز التجارة الدولية بتحديد المخرجات التي يُحتمل أن تضيف قيمة تبعا لمنهجية شبيهة لتلك التي استخدمناها في مؤشر تنويع المنتجات. يقوم مكوّن العرض في المؤشر على قياس متوسط التماثل مع سلعة جديدة محتملة للبلد (أي قياس الكثافة) من مصفوفة الاحتماليات الظرفية بين كافة السلع ، باستخدام مقياس الميزة المقارنة الظاهرة. كلما اقتربت السلعة من سلة البلد التصديرية الحالية، يزداد احتمال قدرة البلد على إنتاج تلك السلعة بشكل تنافسي

في سبيل تعزيز طريقة سلسلة القيمة، تعطي المنهجية احتمالات ظرفية بين السلع تتمتع بعلاقة المدخلات-المخرجات فقط، وفقا تعريف جداول المدخلات-المخرجات. كما تستخدم المنهجية المُعامِلات الفنية مثل أوزان الاحتمالات الظرفية. أما ارتفاع الكثافة فيعني أن العراق يمتلك ميزات مقارنة أو نسبية في مدخلات إنتاج السلعة، أي أنه يسهل انتاجها بتحويل تلك المدخلات.

## خلق فرص العمل

يقوم التحليل أيضا بقياس التوظيف المحتمل – العدد التقريبي لفرص العمل المستحدثة إذا زاد العراق من إنتاجه من السلع الزراعية، ومنتجات الماشية والأغذية المصنعة بمقدار محدد. يتحدد مستوى التفاصيل القطاعية ودقة النتائج بالبيانات المتاحة لدى العراق وجودها. وعليه، يجب تفسير النتائج بحذر. على أية حال، تبرز النتائج حجم فرص العمل المستحدثة عبر زيادة الإنتاج.

تقيس منهجية تحليل هذه البيانات تأثيرات التوظيف المتوقعة من زيادة الإنتاج، وتأخذ بالحسبان فرص العمل المستحدثة في كل قطاع انتاجي (التأثيرات المباشرة) إلى جانب الروابط بين القطاعات. كما تقيس المنهجية، عبر تحليل المدخلات-المخرجات، فرص العمل المستحدثة عبر زيادة الطلب على السلع المتوسطة من الصناعات المصدرية أو الانتاجية (التأثيرات غير المباشرة)، وبناء استهلاك أكبر (تأثيرات تابعة). على سبيل المثال، إذا زاد انتاج الطماطة المعلبة، فستخلق فرص عمل مباشرة في قطاع الأغذية المصنعة (عمال في مصنع تعليب الطماطة). وتخلق أيضا فرص عمل في الزراعة (مزارعو الطماطة المستخدمة كمدخلات)، وفرص عمل تابعة في مجمل المشهد الاقتصادي (حين يقوم العمال والمزارعون بانفاق دخل إضافي على سلع وخدمات محلية أخرى). من المهم احتساب تلك الروابط لأنها تعطي ترتيبا للقطاعات حسب الأولوية تبعا للارتفاع النسبي للقيمة المضافة والأجور. قد تكون التأثيرات التابعة في هذه القطاعات من زيادة الصادرات أكبر من التأثيرات المباشرة و/أو غير المباشرة على التوظيف. تقوم المنهجية بتخمين تأثيرات التوظيف لمجمل السكان مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

لمزيد من التفاصيل عن منهجية التوظيف المتوقع، أنظر: مركز التجارة الدولية (٢٠١٨): تحويل الصادرات المتوقعة إلى وظائف: دراسة حالة من الأردن: http://www.intracen.org/publication/export-potential-employment-Jordan/. (ملحوظة: تركز دراسة الأردن على تأثير الصادرات، تركز هذه الدراسة على تأثير الإنتاج، ولكن المنهجية متطابقة).

# النتائج

## السلع ذات الامكانات العالية في العرض والطلب

قدم لنا تحليل السلع ذات الفرص المرتفعة من حيث العرض والطلب على السواء قائمة تضم ٦٧ سلعة. ويبيّن الشكل ١ أن القطاعات التي تضم أعلى طلب متجمع تشمل الحيوانات والمنتجات الحيوانية (٢,٣ مليون دولار)، منتجات البستنة (١,٧ مليون دولار) والأغذية المصنعة (١,١ مليون دولار). يمنح الإنتاج في قطاعات أخرى (المشروبات ومنتجات الحيوانات البحرية والحبوب ومنتجاتها والخضر) طلبا متجمعا بمقدار ٠,٥ بليون دولار

اتسم الطلب في قطاع منتجات البستنة بتوزيع أكثر اتساقا من القطاعات الأخرى من حيث عدد السلع الكبير نسبيا، والموصوفة بطلب معتبر. ومن أهم هذه السلع الطماطة (١٨٣ مليون دولار)، والبطاطا والتفاح (١٣٥ مليون دولار) ومن ثم مجموعة متنوعة من الفواكه والخضر. وتتعزز أهمية الطماطة والبطاطا أيضا عبر نتائج قطاع الأغذية المصنعة حيث تعتبر الطماطة (٢٩١ مليون دولار) والبطاطا (١٠٠ مليون دولار) المصنعتين من بين المنتجات الثلاث الأولى مع أغذية مصنعة أخرى (٢٤٩ مليون دولار).

أما في قطاعات أخرى، هناك سلعة واحدة تتجاوز الطلب المتوقع عليها قيمة ٧٥ مليون دولار – الشاي المعلب <= ٣ كغم (١٠٤ مليون دولار). رغم أن العراق لم يقم مطلقا بانتاج الشاي أو تصديره، تقوم بلدان أخرى ذات سلة تصديرية أو مصدرية مماثلة بإنتاج الشاي مثل إيران. ولكن بلدان أخرى كالإمارات ومصر، تقوم فقط بإعادة تصدير الشاي. يستلزم القيام بمزيد من البحث لبرهنة جدوى إنتاج الشاي في العراق.
يبين الشكل ٢ أبرز السلع من كل من هذه القطاعات – والتي يتجاوز الطلب الاستيرادي المتوقع عليها قيمة ٧٥ مليون دولار. وفي قطاع الحيوانات والمنتجات الحيوانية، يعتبر الدجاج أهم المنتجات مطلقا. يتجاوز الطلب المتوقع على الدجاج الكامل والمقطع معا ٩٠٠ مليون دولار، يلي ذلك البيض (٣٥٨ مليون دولار)، أما السلع البارزة الأخرى فتشمل لحم البقر المعلب ولحوم الحيوانات ومنتجات الألبان أيضا.

الشكل ١ : الطلب الكلي المتوقع للسلع ذات العرض والطلب المرتفع حسب القطاع

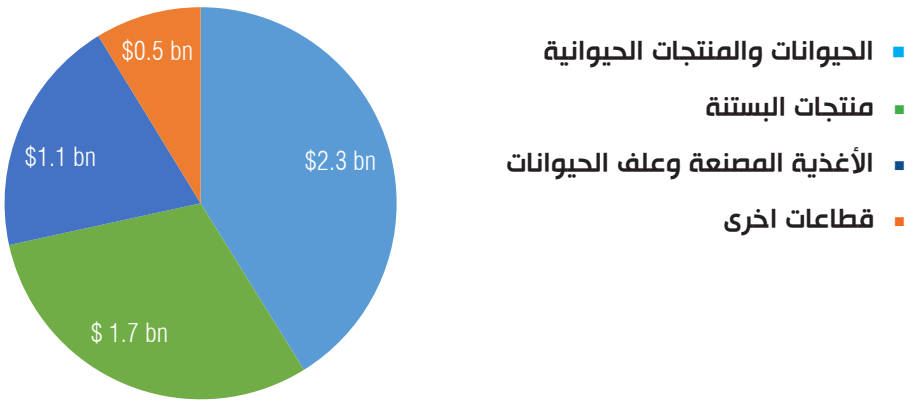


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

يضم الملحق الأول رقما يغطي كل المنتجات التي يبلغ الطلب المتوقع عليها أكثر من ١٠ ملايين دولار.
بما أن الطلب المتوقع يحسب بناءً على البيانات التجارية، تبرز المنتجات بأكثر صورها شيوعًا (كالدجاج واللحم البقري المجمد ومسحوق الحليب). في السوق المحلية، واعتمادًا على قنوات التوزيع وعوامل أخرى، يمكن تعويضها ببدائل أقل شيوعًا (كالدجاج واللحم البقري الطازج والحليب المعبأ).

الشكل ٢: الطلب الكلي المتوقع لسلع منتخبة حسب القطاع

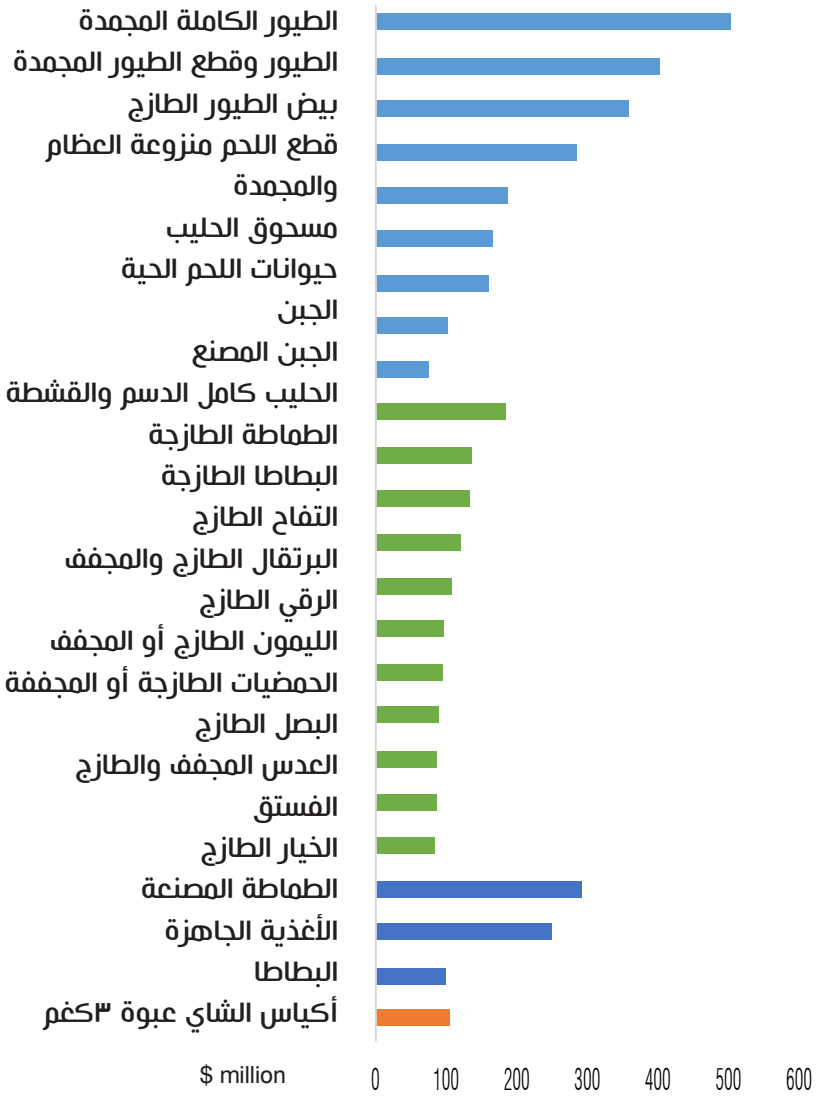


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

# تحليل سلسلة القيمة

ذكرنا في مبحث المنهجية العلمية، فإن تحليل سلسلة القيمة قد حدد منتجات أغذية مصنعة إضافية يصدرها العراق و/أو ينتج مدخلاتها على نطاق واسع. وكانت العديد من مخرجات السلع الغذائية المصنعة بالفعل من بين السلع التي حددها التحليل السابق. وقد تم استبعاد السلع الأخرى من التحليل لأن الطحين و/أو السكر من مكوناتها الرئيسية.

ويبين الشكل رقم ٣ الطلب المتوقع على كل السلع المصنعة، والناتج عن الاختيار العام للسلع أو تحليل سلسلة القيمة (أي ذات العرض الكبير من حيث السلعة أو مدخلاتها) والتي يُقدّر الطلب المتوقع عليها بحوالي ٧٥ مليون دولار. برزت معظم هذه السلع في الأصل من التحليل الأولي لاختيار السلع، والسلعة الأبرز المضافة للقائمة هي المثلجات (الطلب المتوقع = ١٥٧ مليون دولار). ترتبط المنتجات الغذائية الرئيسية الأخرى ببعض القطاعات الرئيسية الموضحة في المبحث السابق:

كالدجاج واللحم البقري ومنتجات الألبان والطماطة والبطاطا والشاي. يركز المبحث التالي على سلاسل القيمة الرئيسية هذه، باستثناء الشاي (والذي سيتطلب مزيد من البحث لتحديد قابلية إنتاجه في العراق كما ذكرنا). وقد تم تنظيم المبحث حول المدخلات الرئيسية ويتضمن مناقشة السلع ذات الطلب المتوقع الأصغر ولكن المهم أيضا (أكثر من ١٠ ملايين دولار).

الشكل ٢: الطلب الكلي المتوقع لسلع منتخبة حسب القطاع

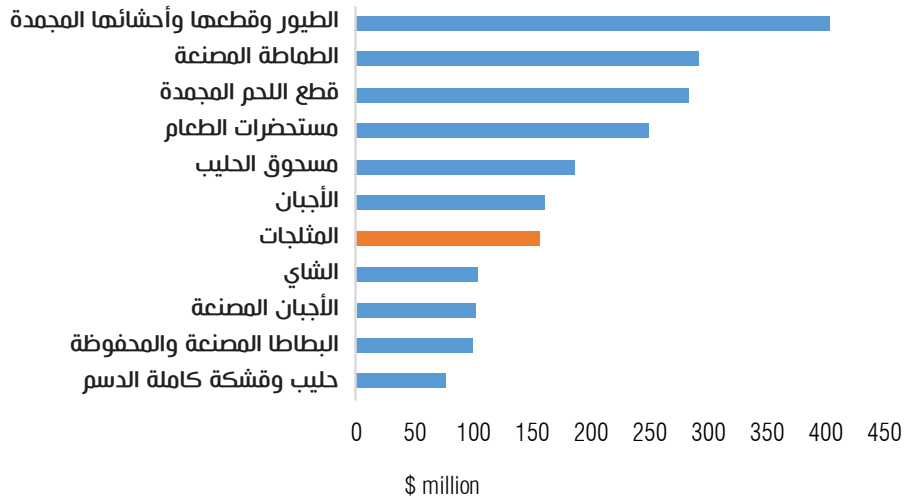


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

# لتركيز على منتجات وسلاسل قيمة محددة

## الدجاج والبيض

ذكرنا مسبقا أن لحوم الدجاج تمثل الطلب المتوقع الأعلى في العراق حيث يُقدّر بأكثر من ٩٠٠ مليون دولار (الدجاج الكامل والمقطع معا)، ويمكن إضافة ٢٦ مليون دولار أخرى للحوم الدجاج أو المخلفات الجاهزة والمحفوظة. يعتبر البيض من بين أفضل المنتجات ذات الطلب المرتفع المتوقع أيضًا، حيث يُقدّر بأكثر من ٣٥٠ مليون دولار. يستخدم الدجاج كمدخلات لتحضير الأغذية المصنعة كالحساء والمرق، والتي تمثل طلب استيراد متوقع قدره ١٨ مليون دولار في العراق. كما يعتبر البيض من مدخلات أغذية جاهزة كالبسكت والمعكرونة، والمستبعدتان من التحليل بسبب المدخلات الرئيسية التي تندرج تحت نظام الحصة التموينية، ولكن يمكن أن تصبح مهمة في بالعراق في المستقبل.

الشكل ٤: الطلب الكلي المتوقع على سلع غذائية منتخبة من سلسلة قيمة الدجاج

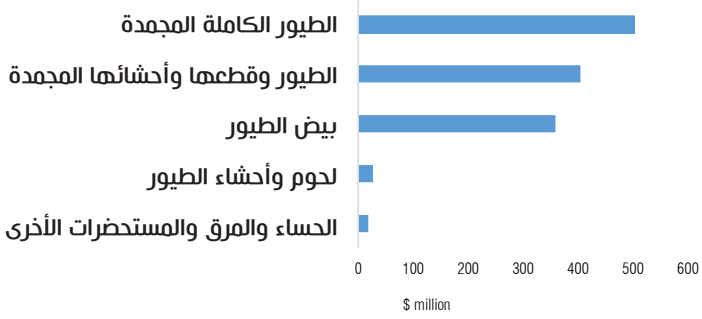


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

## لحوم البقر والحيوانات الحية

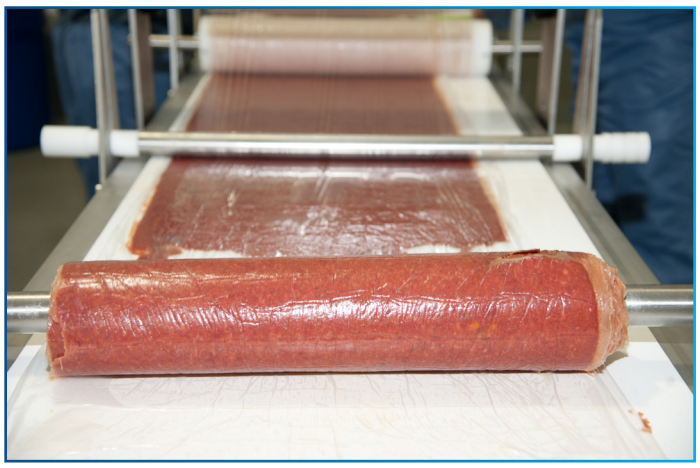

كما هو الحال مع الدجاج، كانت لحوم الأبقار المجمدة والحيوانات الحية من بين المنتجات التي تمثل الطلب الاستيرادي المتوقع الأعلى، حيث بلغت قيمتها ٢٨٤ مليون دولار و ١٦٤ مليون دولار على التوالي. كما يمكن استخدام لحوم البقر كمدخلات لتصنيع أغذية أخرى كالحساء والمرق (الطلب الاستيرادي المتوقع = ١٨ مليون دولار)، أو تحويلها إلى لحوم وأشياء جاهزة (١٠ ملايين دولار)

الشكل ٥: الطلب الكلي المتوقع على سلع غذائية منتخبة من سلسلة قيمة الدجاج

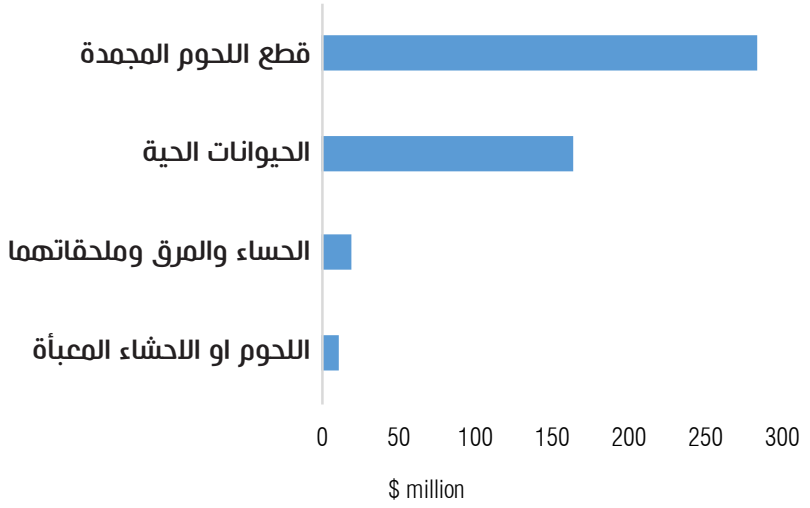


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

## الحليب ومنتجات الألبان الأخرى

من المتوقع أن يزداد الطلب على الحليب ومجموعة متنوعة من منتجات الألبان، ومنها مسحوق الحليب والجبن والمثلجات بين المستهلكين في العراق - حيث تمثل هذه المنتجات معا طلب استيرادي متوقع يبلغ ٨٠٠ مليون دولار. يعتبر الحليب أيضا أحد مكونات منتجات غذائية مصنعة أخرى كالحساء والمرق والمثلجات. وتمثل المثلجات طلب متوقع للاستيراد بقيمة ١٥٧ مليون دولار في العراق إلى جانب منتجات الألبان، ويتطلب إنتاجها مدخلات من قطاعات أخرى رئيسية للعراق كالفاكهة والمكسرات. أخيرا، كما البيض، تعتبر بعض منتجات الألبان مدخلات لمنتجات غذائية مصنعة أخرى مستبعدة حاليا من التحليل لأن إنتاجها يستخدم كميات كبيرة من منتجات نظام البطاقة التموينية، ولكن قد تحتمل هذه المنتجات فرصا في المستقبل (مثل البسكت).

الشكل ٦: الطلب الكلي المتوقع لمنتجات غذائية منتخبة من سلسلة قيمة الألبان

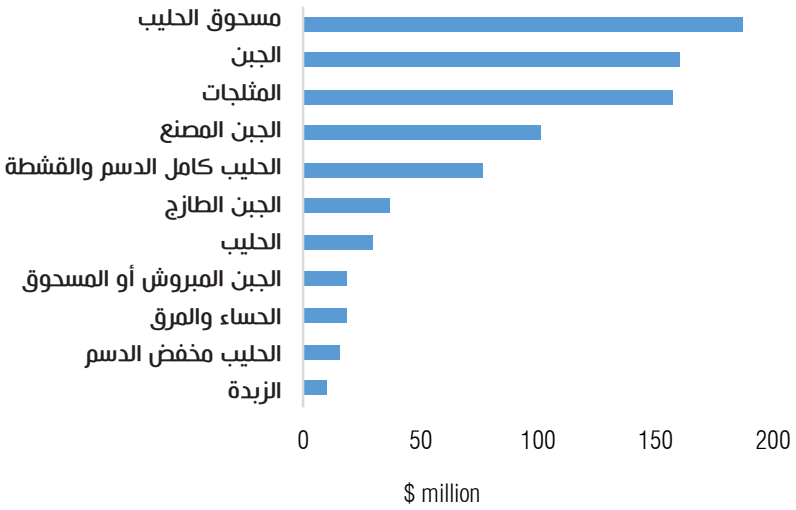


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

# الطماطة

تعتبر الطماطة الطازجة المنتج الزراعي الأعلى من حيث طلب الاستيراد المتوقع في العراق (١٨٣ مليون دولار)، علما أن الطلب على الطماطة المصنعة أعلى من ذلك، حيث يبلغ ٢٩١ مليون دولار. كما إنها تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الغذائية المصنعة الأخرى كالحساء والمرق (الطلب الاستيرادي المتوقع = ١٨ مليون دولار) والكاتشب وصلصات أخرى (١٨ مليون دولار).

الشكل ٧: الطلب لكلي المتوقع لسلع غذائية منتخبة من سلسلة قيمة الطماطة

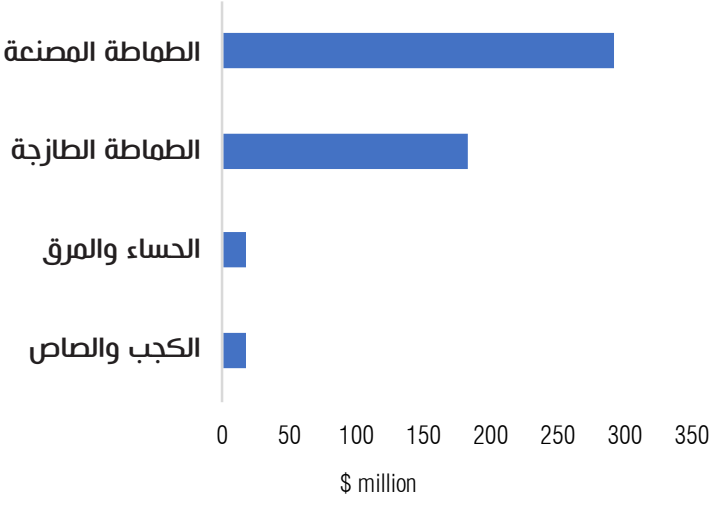


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

# البطاطا

تعتبر البطاطا ثاني أهم منتج زراعي طازج بعد الطماطة، حيث يبلغ الطلب الاستيرادي المتوقع عليها ١٣٥ مليون دولار، كما أن الطلب على البطاطا المصنعة والمحفوظة كبيرٌ أيضا (١٠٠ مليون دولار)، وكذلك المجمدة (١١ مليون دولار). وتُستخدم البطاطا كمدخلات في أغذية جاهزة أخرى، حيث يبلغ طلب الاستيراد المتوقع عليها ٢٤٩ مليون دولار، بالإضافة إلى الحساء والمرق (١٨ مليون دولار).

الشكل ٨: الطلب الكلي على سلع غذائية منتخبة من سلسلة قيم البطاطا

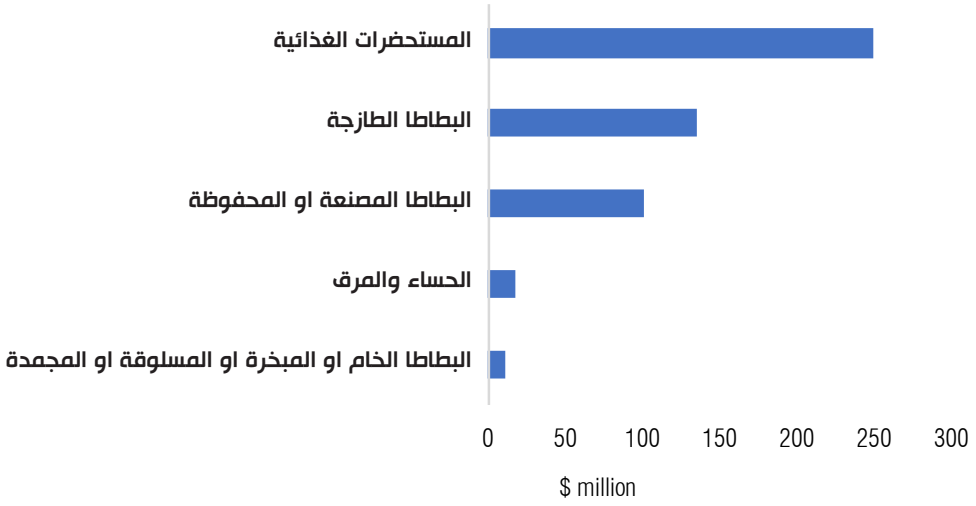


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

# الفواكه المجففة والمكسرات

يملك العراق القدرة على عرض مجموعة متنوعة من المكسرات والفواكه المجففة. تمثل بعض هذه المنتجات طلبا استيراديا متوقعا كبيرا، وتعتبر مدخلات لمنتجات غذائية مصنعة أخرى. تشكل المكسرات المختلفة والفواكه المجففة ومشتقاتها معًا أكثر من ٣٥٠ مليون دولار من طلب الاستيراد المتوقع. وباعتبار التمور واحدة من أهم منتجات التصدير في العراق باستثناء النفط، فقد يكون من الممكن البناء على خبرة البلاد في إنتاج التمور لتوسيع إنتاج وتسويق الفواكه المجففة والمكسرات الأخرى.

الشكل ٩: الطلب الكلي المتوقع لسلع غذائية منتخبة من سلسلة قيمة الفواكه المجففة والمكسرات

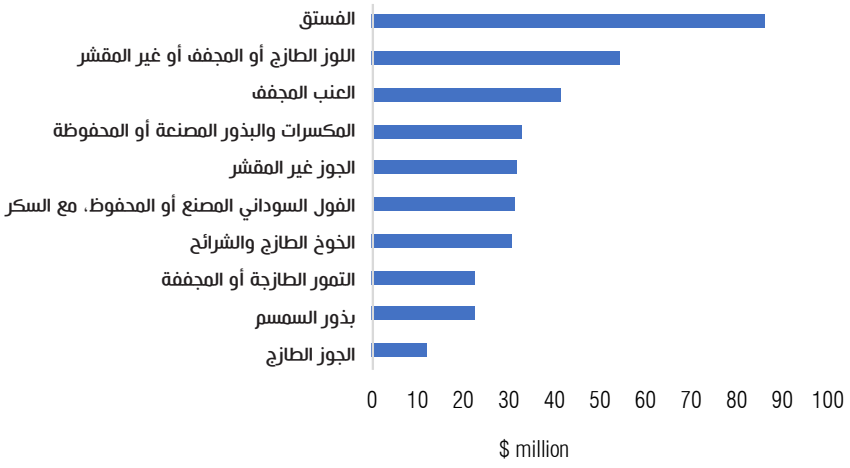


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

# الاتساق مع محور اهتمام مشروع سافي ونطاقه

بناءً على معايير مختلفة ومقاربة منهجية مختلفة تجمع المعلومات المتاحة حول العرض والطلب والأثر البيئي والاجتماع، اقترح تقرير ما قبل المباشرة لمشروع سافي المنتجات التالية التي لا بد من اعتبارها عند تنفيذ المشروع: لحوم الدجاج والبيض الطازج ومنتجات الألبان ولحوم البقر/الجاموس والطماطة والبطاطا والخضروات والفواكه الطازجة الأخرى.

تؤكد نتائج التحليل الواردة في هذا التقرير أن المنتجات التي اقترحها تقرير ما قبل المباشرة لمشروع سافي تعتبر واعدة من منظور العرض والطلب. وهذا يعطي رؤى إضافية عن طلب الاستيراد المتوقع لهذه المنتجات في العراق وفرص سلسلة القيمة المحتملة، وبالتالي يقدم معلومات إضافية عن اختيار المنتج وتصميم المشروع.

على سبيل المثال، يؤكد التحليل في هذا التقرير أن الطماطة والبطاطا تشكلان أهم الفرص من بين المنتجات الزراعية الطازجة. وبالنسبة للمنتجات الأخرى في هذه الفئة والمذكورة في تقرير ما قبل المباشرة (الخضروات الطازجة كالخيار والباذنجان والبطيخ والرقي والبصل والفلفل الأخضر والذرة والعنب)، ويتيح التحليل الحالي بوضع تراتبية من حيث طلب الاستيراد المتوقع، ويحدد منتجات إضافية من الفئة نفسها يمكن أن ينتجها المنتجون العراقيون وتشكل طلباً محليا كبيراً (كالتفاح والبرتقال والحمضيات والعدس). وإلى جانب فئات المنتجات المحددة في تقرير ما قبل المباشرة، تم تحديد الفواكه المجففة والمكسرات باعتباره قطاع ذو إمكانية من حيث الإنتاج المحلي، بما في ذلك تطوير سلسلة القيمة والتسويق.

## فرص العمل

يناقش هذا المبحث نتائج تحليل الإنتاج وفرص العمل في الزراعة والثروة الحيوانية والأغذية المصنعة. ويبين الشكل ١٠ عدد الوظائف التي يمكن استحداثها لكل مليون دولار أمريكي إضافي من الإنتاج في كل من هذه القطاعات ويميز بين الوظائف المباشرة (المستحدثة في القطاع نفسه) والوظائف غير المباشرة (المستحدثة في القطاعات الأولية ضمن سلسلة القيمة نفسها)، والوظائف التابعة (المستحدثة من خلال زيادة الطلب في الاقتصاد بأكمله). كما ذكرنا سابقا، فإن الوفرة والجودة اللازمتين لهذا التحليل محدودتان بشكل خاص، ولهذا السبب يجب تفسير النتائج بحذر.

ويبين الشكل رقم ١٠ فرص العمل المتوقعة حسب القطاع. إن إجمالي عدد الوظائف المستحدثة في مجال الثروة الحيوانية والأغذية المصنعة والمحاصيل المختلفة متماثل نسبيا، حيث يتراوح بين ١٣٨ (الأغذية المصنعة) و١٥٤ (الماشية). يكمن الاختلاف الرئيسي بين القطاعات في توزيع هذه الوظائف. ففي الأغذية المصنعة، يكون عدد الوظائف المباشرة لكل مليون دولار أمريكي مضاف أقل من الزراعة والثروة الحيوانية. ومع ذلك، تُستحدث المزيد من فرص العمل في القطاعات التي توفر مدخلات للأغذية المصنعة، بحيث يكون العدد الإجمالي النهائي للوظائف المستحدثة مماثلاً.

---

لم نشمل محصول السكر في هذه الدراسة لأنه يُوزّع ضمن فقرات البطاقة التموينية.

على سبيل المقارنة، فإن فرص العمل المتوقعة ستكون أعلى من إيران، حيث ينتج عن المنهجية نفسها باستخدام جدول المدخلات والمخرجات للبلد من عام ٢٠١١ حوالي ٧٥ وظيفة لكل مليون دولار أمريكي في الزراعة و٥٩ وظيفة لكل مليون دولار أمريكي في الأغذية المصنعة.

يبدو أن المنهجية والبيانات المستخدمة تتنبأ بإمكانية أكبر في استحداث فرص العمل من المنهجية المستخدمة في تقرير حديث صادر عن البنك الدولي، حيث يشير إلى أنه يمكن استحداث ١٢٠,٠٠٠ فرصة عمل في سيناريو ارتفاع النمو بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى فرض النتائج الواردة في هذا التقرير التي تبين أن كل مليون دولار أمريكي في الإنتاج سيولد حوالي ١٥٠ فرصة عمل، فإن توليد ١٢٠,٠٠٠ فرصة عمل سيتطلب زيادة بمقدار ٨٠٠ مليون دولار في الانتاج. وبفرض أن الإنتاج الزراعي بلغ ٣,٤٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨ (إجمالي الإنتاج الذي سجلته منظمة الأغذية والزراعة وبالتالي فهو تقدير متحفظ نوعا ما، حيث لم تسجل المنظمة جميع المنتجات المعنية)، يمكن تحقيق هذه النتيجة من خلال معدل نمو سنوي معتدل يبلغ ١,٧٥٪. أخيرا، في سيناريو النمو المعتدل، يمكن استحداث أكثر من ١٧٠,٠٠٠ فرصة عمل إضافية بحلول عام ٢٠٣٠ بمعدل نمو ٣٪ في الإنتاج الزراعي.

وعليه، فإن النتائج الواردة في هذا التقرير تعطي نظرة أكثر تفاؤلاً بشأن إمكانات خلق فرص العمل في الزراعة والثروة الحيوانية وإنتاج الغذاء في العراق مقارنة بتقرير البنك الدولي المذكور أعلاه. ولكن، يمكن أن تفسر الاختلافات العديدة في مصادر البيانات والمنهجيات والفرضيات الأساسية نتائج مختلفة. وسيكون من الضروري إجراء حوار معمق بين مركز التجارة الدولية والبنك الدولي من أجل مقارنة هذه التفاصيل.

يبين الشكل ١١ حصتي الرجال والنساء من العمالة المباشرة في الزراعة والثروة الحيوانية والأغذية المصنعة. إن نصيب النساء هو الأعلى في الأغذية المصنعة - وأعلى بمرتين في الزراعة والثروة الحيوانية بمقدار ٢٢٪. ولكن الأثر الإجمالي لزيادة إنتاج الأغذية المصنعة على توظيف النساء يضعف بسبب انخفاض حصة عمالة الإناث في القطاعات التي ستحدث فيها الوظائف غير المباشرة والمنشطة.

**الشكل ١٠: استحداث فرص العمل لكل مليون دولار إنتاجي حسب القطاع**

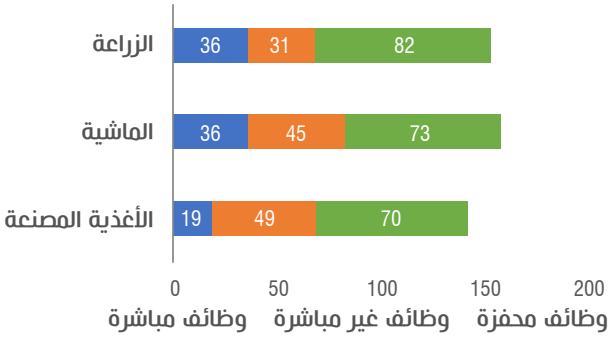


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

**الشكل ١١: حصص الرجال والنساء في التوظيف المباشر حسب القطاع**

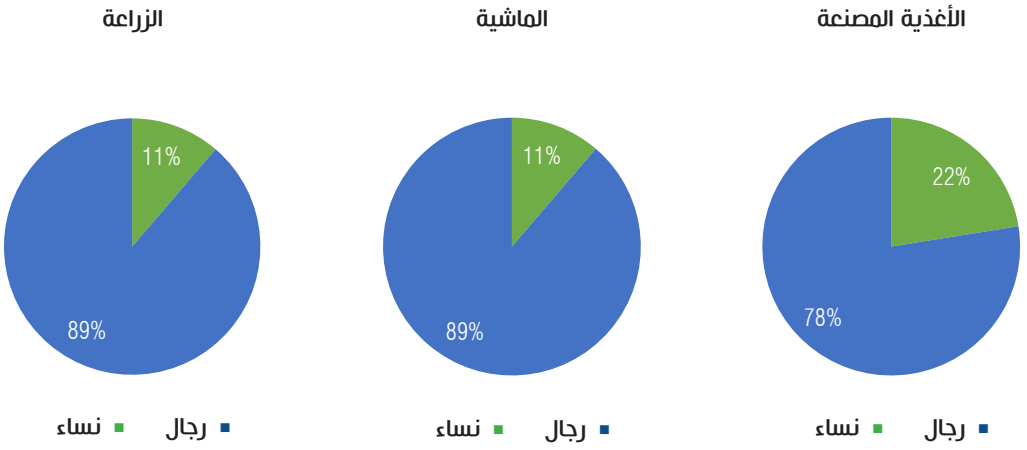


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

البنك الدولي (٢٠٢٠): الخلاص من الضعف: مذكرة اقتصادية قطرية للتنويع والنمو في العراق:- https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/breaking-out-of-fragility-a-country-economic-memorandum-for-diversification-and-growth-in-iraq. / حتى في ظل التقدير الأكثر تحفظًا لفرص العمل المستحدثة، على سبيل المثال ٧٠ وظيفة لكل مليون دولار أمريكي إضافي من الإنتاج، وهو أقرب إلى النتائج المقدرة لإيران، يمكن استحداث ١٢٠ ألف فرصة عمل إضافية بحلول عام ٢٠٣٠ بمعدل نمو يبلغ ٣,٤٪، وهو ما يوصف بالمعتدل أو المتوسط.

# الملحق الأول
# طلب الاستيراد المتوقع على سلع منتخبة (مليون دولار)

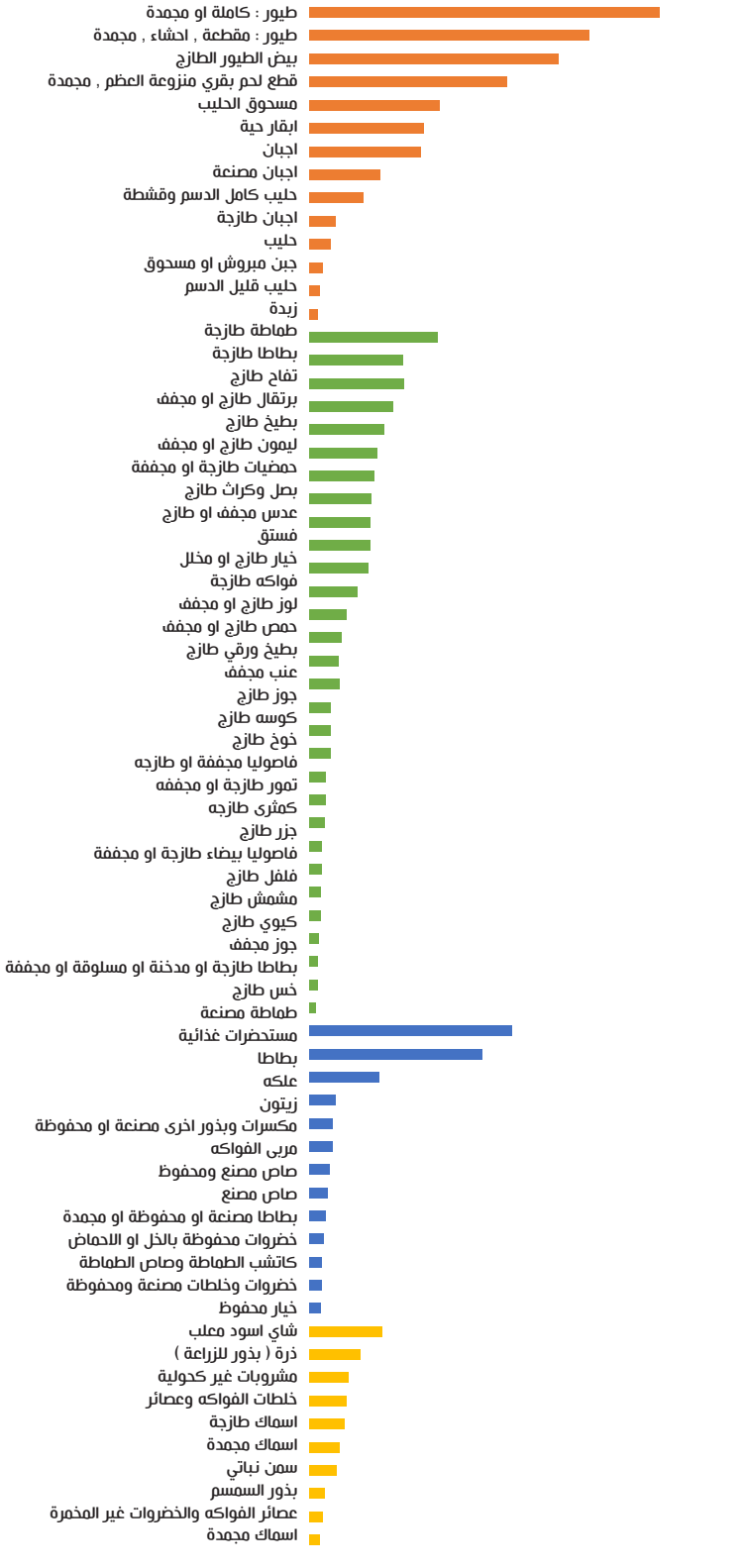


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

# الملحق الثاني
# ملحوظة بشأن انخفاض قيمة الدينار العراقي

في كانون الأول من عام ٢٠٢٠، قام البنك المركزي العراقي بتعديل سعر الصرف الرسمي للدولار من ١,١٨٢ إلى ١,٤٥٠ دينار عراقي، وهو ما يعادل خفض بمقدار ٢٠٪ من قيمة العملة.

على المدى القصير، من المتوقع أن يؤدي خفض قيمة العملة إلى زيادة أسعار المواد الغذائية التي يدفعها المستهلك، حيث أن نسبة الأغذية المستوردة مرتفعة ويحتاج المنتجون المحليون إلى وقت لزيادة العرض والاستفادة من منافسة ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة بسبب خفض قيمة العملة. وهذا يتسق مع أدلة زيادات أسعار المواد الغذائية والأدوية في البلاد. جدير بالذكر أن هناك فروقا معتبرة بين سعر السلة الغذائية في بغداد مقارنة بالمحافظات الأخرى. تفاوتت الزيادات في أسعار السلة الغذائية في أعقاب انخفاض قيمة الدينار إلى حد كبير من محافظة إلى أخرى.

على المدى المتوسط والطويل، إذا تم تنفيذ الإصلاحات اللازمة، فإن ضعف الدينار يمكن أن يسهل على المنتجين المحليين للمنتجات الغذائية الزراعية والصناعة التنافس مع المستورد.

وقد تم اعتبار أهمية صادرات النفط وما ينتج عنها من ارتفاع سعر الصرف على أنها من بين التحديات الرئيسية التي تواجه القدرة التنافسية للعراق دوليا. ولكن زيادة أسعار المدخلات المستوردة التي لا يمكن إنتاجها محليًا قد تكون مصدر قلق للمنتجين العراقيين للمنتجات الغذائية المصنعة في هذا السياق.

ويبيّن الشكل رقم ١٢ مناشئ واردات العراق الغذائية في الرسم الدائري على اليسار، ومناشئ وارداته من مدخلات الأغذية المصنعة التي لم يتم إنتاجها محليًا في الرسم الدائري على اليمين. ويستند كلا الرسمين إلى المتوسط المرجح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وتمثل البلدان الثمانية الأكثر أهمية مجتمعة ٧٩٪ من واردات العراق الغذائية و٨١٪ من وارداته من المدخلات غير المنتجة محليًا لتحضير الأغذية.

يبين الشكل ١٣ حركة الدينار العراقي مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للعراق. فمنذ عام ٢٠١٥، انخفضت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي والدرهم الإماراتي وعملة فيتنام والروبية الهندية. في الوقت نفسه، ارتفعت قيمته مقابل عملات كل من أوكرانيا والبرازيل وإيران وتركيا.

الشكل ١٢: المتوسط المقاس للواردات والصادرات العراقية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩

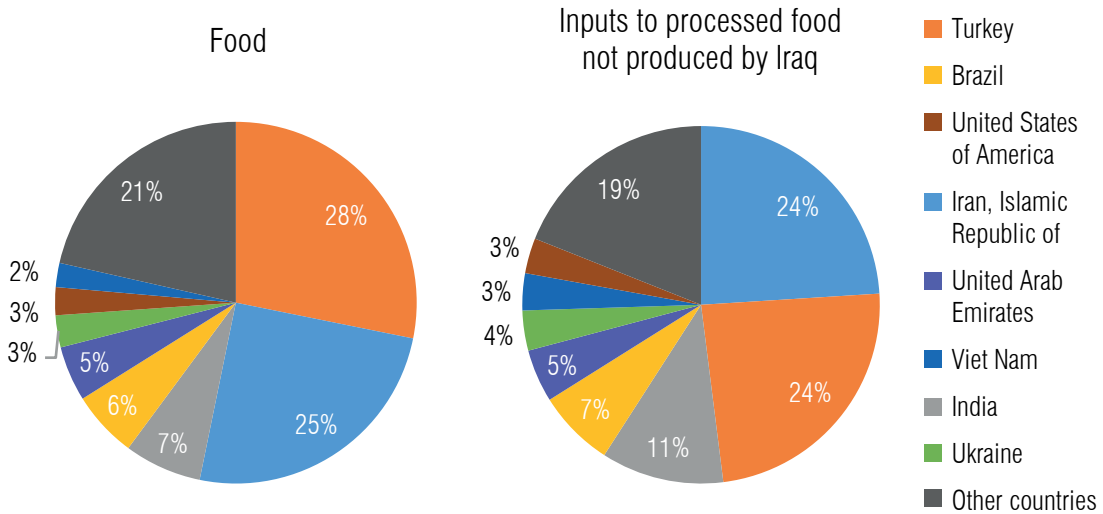


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

برنامج الغذاء العالمي (٢٠٢١): انخفاض قيمة الدينار العراقي وسعر السلة الغذائية. https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/WFP-٠٠٠٠١٢٤٥١١.pdf. ، علما أن السلة المقصودة هي السلة التبادل النقدي التي تضم الدقيق والرز والعدس والسكر والملح والشعرية والدجاج والخضر/الأوراق/السيقان، والحليب والزيت النباتي.

الشكل ١٣: حركة الدينار العراقي مقابل عملات منتخبة بالمتوسطات السنوية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢١

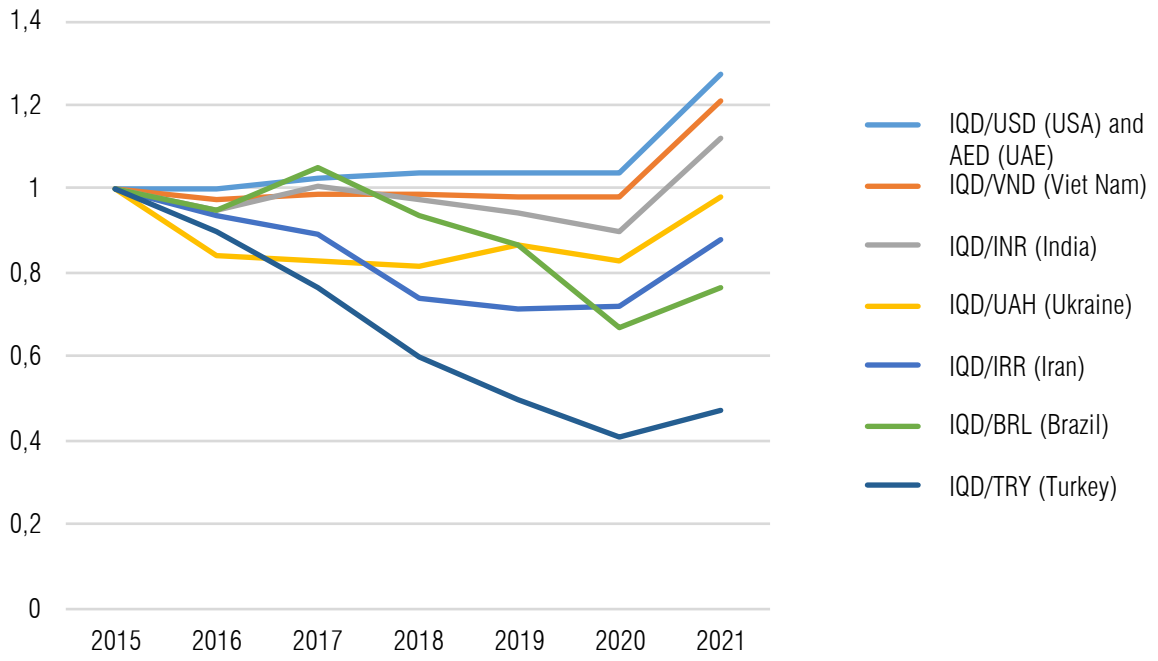


المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية.

تمثل تركيا والبرازيل وإيران وأوكرانيا مجتمعين ٦٢٪ من واردات العراق الغذائية، و٥٩٪ من وارداته من المدخلات غير المنتجة محليا في الأغذية المصنعة. رغم أن الزيادة الفورية في أسعار المواد الغذائية استجابة لصدمة انخفاض قيمة العملة عادية، كان ينبغي أن تنخفض أسعار المواد الغذائية خلال السنوات السابقة، بالنظر إلى الارتفاع الكبير في سعر الدينار مقابل عملات المصدرين الرئيسيين للمواد الغذائية إذا كانت مدفوعة فقط بأسعار الصرف. وبالمنطق نفسه، من الناحية النظرية، لا ينبغي أن يكون لانخفاض قيمة العملة تأثير سلبي كبير على صناعة الأغذية العراقية من جراء أسعار المدخلات المستوردة.

كما أوردنا في مكان آخر، بما في ذلك الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي في العراق (٢٠٢٠) مثلا، فإن الإصلاحات ضرورية لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الزراعي العراقي. فبسبب مجموعة متنوعة من المشاكل، كانخفاض إنتاجية المزرعة ومحدودية التسويق وضعف سلاسل القيمة الزراعية وبيئة الأعمال الصعبة، يبدو أن القطاع حاليًا غير قادر على الاستفادة من السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وترجمة انخفاض قيمة العملة إلى مزية تنافسية في الأسواق المحلية والدولية. وعليه، فإن تحسين أداء القطاع مطلوب، ليس فقط لزيادة الإنتاج المحلي وخلق فرص العمل، ولكن أيضًا لحماية المستهلك من النتائج السلبية لتقلبات العملة.

سيضم مشروع سافي مجموعة متنوعة من الأنشطة لمعالجة أهم قضايا القدرة التنافسية وتعزيز إضافة القيمة على مستوى السياسات والمؤسسات والمشاريع والمزارعين. تشمل هذه التدخلات وضع استراتيجيات تنفيذية يدفعها السوق للمنتجات عالية الإمكانات، والمساعدة في تحسين القدرة التنافسية للمشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة من خلال تحالفات سلسلة القيمة الإنتاجية والتجارية، وتعزيز بيئة الأعمال التمكينية مع التركيز بشكل خاص على تحسين معارف ومهارات التوظيف بين الشباب، وكذلك تحسينات في إدارة الجودة والبنية التحتية التنظيمية. لمزيد من البناء على هذا الدعم للنمو والتنويع من خلال تحسين القدرة التنافسية والحد من تقلبات التجارة، وسيركز مشروع سافي أيضًا على تعزيز السياسات التجارية العراقية، بما في ذلك التقدم في ملف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

The designations employed and the presentation of material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the International Trade Centre concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

This document has not formally been edited by the International Trade Centre.

International Trade Centre

**Contact person:** Eric Buchot, Project Manager
Email: buchot@intracen.org
**Telephone**: +41 22 730 08 24
Street address: ITC, 54-56, rue de Montbrillant, 1202 Geneva, Switzerland
Postal address: ITC, Palais des Nations, 1211 Geneva 10, Switzerland
Internet: www.intracen.org